



بنك الاستثمار القومي
قطاع الاستثمار والموارد
الدعم الفني للاستثمار

الأدلة المعلوماتية



البنك المركزي المصري
Central Bank of Egypt

إعداد

منى عبد القادر

أمل عبد الحميد

يونيو ٢٠١٢

الأدلة المعلوماتية

سلسلة دورية لأهم البيانات المعلوماتية او المعرفية تصدر عن الإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار بقطاع الاستثمار والموارد بنك الاستثمار القومي.

وتهتم هذه السلسلة بنشر المعلومات والمعرفة لأهم الكيانات المرتبطة بالاستثمار والقطاع المصرفي في مصر، مثل البورصة المصرية، والبنك المركزي، ووزارة التخطيط، ووزارة المالية ... الخ، وذلك بهدف تأصيل الثقافة الاقتصادية، وذلك لزيادة الوعي بالتطورات التي تحدث في الاقتصاد المصري ومعرفة التشابكات التي تحدث فيما بين قطاعاته.

<u>الصفحة</u>	<u>المحتويات</u>
٢	مقدمة
٥	تعريف بالبنك المركزي المصري
٦	محافظي البنك المركزي
٧	مجلس الإدارة الحالي
٧	اللجان المنبثقة من مجلس إدارة البنك المركزي
٩	السياسة النقدية
١١	التضخم
١١	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين
١٢	الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين
١٢	التضخم الأساسي
١٣	المصادر

مقدمة

- كلمة بنك هي مصطلح مشتق من اللغة الإيطالية باسم (banco) ، ويشير الي الطاولة المستخدمة في عد النقود، ثم استخدمت للدلالة على المكان الذي تجري فيه العمليات المالية خاصة التي تتعامل مع النقود بشكل مباشر، ويُعرف البنك بصفة عامة بأنه نوع من أنواع المؤسسات المالية التي تهتم بجمع النقود من الأشخاص الذين يمثلون المجتمع .
- يطلق مصطلح البنك المركزي على البنك المسؤول عن إصدار العملات النقدية الخاصة بالدولة التابع لها، بالإضافة لمتابعة الحركات المالية المتعلقة بالبنوك التجارية المحلية والدولية المرخص لها بمزاولة النشاط داخل الدولة، وأطلق عليه المركزي لأنه المسئول الأول عن النقود، كما تتبعه كافة البنوك التي يشترط لها إيداع جزء من رصيدها فيه، لمباشرة عملها رسمياً وتسجيلها ضمن البنوك العاملة.
- سُميت البنوك المركزية في بدايتها البنوك الوطنية أو الأهلية، وما زال هذا المسمى مستخدماً في بعض الدول، وانتشرت في دول أوروبا بشكل كبير مثل: هولندا، وإنجلترا، وفرنسا، وغيرها، حتى غطت كافة أنحاء العالم، وشهد كل من القرن التاسع عشر والعشرين انتشاراً واسعاً للبنوك المركزية حيث تم استبدال الهيئات، والمؤسسات المعنية بإصدار النقود في كل دولة بمفهوم البنك المركزي، كمفهوم جديد من المفاهيم الاقتصادية العالمية.
- يتميز البنك المركزي بمجموعة من الخصائص وهي :
 - يقع في أعلى هرم المؤسسات المصرفية.
 - يمثل سلطة الرقابة على كافة المؤسسات المالية من بنوك وصرافين وغيرهم .

- يحول قيم الأصول إلى نقود أو تحويل النقود إلى أصول.
- يعطي النقود صفة قانونية للتداول .
- يهتم بشكل مباشر بالسياسة النقدية الخاصة بالدولة .
- لا يجوز فتح حساب مالي للأفراد العاديين بداخله.

- لا يعد البنك المركزي بنكاً يهدف الي تحقيق أرباح بل مهمته متابعة النشاط المصرفي والنقدي وأغلب البنوك المركزية تملكها الدول التابعة لها، ووظيفتها الرئيسية إصدار النقود والعملات المعدنية، والتي تميزها عن باقي البنوك، حيث يحتوي كل بنك مركزي على احتياطي المال الخاص بالدولة التابع لها، ويقوم بالصرف من الاحتياطي كلما اقتضت الحاجة لذلك، ويحتوي على الودائع المالية التي تقدم للدولة وتصرف في الأغراض المخصصة لها.

- ويعتمد إصدار النقود في هذا البنك على مجموعة أسس منها:

- **قيمة الذهب مقابل قيمة العملة:** بمعنى الاحتفاظ بقيمة من الذهب تعادل قيمة العملة المصدرة.
- **الحد الأقصى للإصدار:** يعتمد على قانون نقدي لتحديد أقصى كمية يمكن إصدارها بدلا من تغطية قيمة الإصدار بغطاء من الذهب.
- **الإصدار الحُر:** ليس له محددات في كمية اصدار النقود، حيث تحدد بناءً على السياسة النقدية الخاصة بالدولة.

تعريف بالبنك المركزي المصري

- تولى البنك الأهلي المصري القيام بوظائف البنوك المركزية في الخمسينات من القرن الماضي، ثم تفرغ بعد تأميمه في الستينات لأعمال البنوك التجارية مع استمرار قيامه بوظائف البنك المركزي في المناطق التي لا يوجد للبنك المركزي فروع بها.
- أنشئ **البنك المركزي المصري** بقرار جمهوري عام ١٩٦١ ككيان مستقل وهو شخص اعتباري عام مستقل يمثل البنك الرسمي للحكومة المصرية ويعمل وفقا للسلطات والصلاحيات الممنوحة له بموجب القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣، والقرار الرئاسي رقم ٦٥ لسنة ٢٠٠٤.
- أصدر البنك المركزي في ٢٨ مايو ٢٠٠٣ "قانون النظام المصرفي والعملية" كبديل عن وثائقه التأسيسية السابقة، ويتضمن القانون الجديد مجموعة مبادئ أو قواعد من أجل كبح تدفق الأموال من النظام المصرفي، والسيطرة على معدل التضخم في مصر الذي بلغ ٢١,٢ % سنة ١٩٩٠.
- من المنشآت التابعة له:
 - ✓ **دار طباعة النقد**
 - ✓ **والمعهد المصرفي المصري.**
- من مسؤولياته الاتي:
 - ✓ تحقيق استقرار الأسعار وضمان سلامة الجهاز المصرفي المصري.
 - ✓ صياغة وتنفيذ السياسات النقدية والائتمانية والمصرفية.
 - ✓ إصدار أوراق النقد وتحديد فئاتها ومواصفاتها.
 - ✓ الرقابة على وحدات الجهاز المصرفي.
 - ✓ إدارة احتياطات الدولة من النقد الأجنبي.
 - ✓ تنظيم وإدارة سوق الصرف الأجنبي.
 - ✓ الإشراف على نظام المدفوعات القومي.
 - ✓ حصر ومتابعة المديونية الخارجية على الحكومة والهيئات الاقتصادية والخدمية والقطاع العام وقطاع الأعمال والقطاع الخاص.

محافظي البنك المركزي المصري

- محافظي البنك المركزي المصري منذ إنشائه وحتى الان.

الفترة		المحافظ
الي	من	
١٩٥٢/٤/٣٠	١٩٥١/٥/١٨	احمد زكي
١٩٥٥/٣/٢٩	١٩٥٢/٥/٨	محمد فكري
١٩٥٧/٧/٢٣	١٩٥٦/٣/٣٠	احمد زكي
١٩٦٠/٣/٢٦	١٩٥٧/١١/١٤	عبد الجليل المصري
١٩٦٤/٣/ ٢٥	١٩٦٠/٣/٢٦	عبد الحكيم الرفاعي
١٩٦٧/٢/٥	١٩٦٤/٣/٢٦	احمد زندو
١٩٧١/١/٣١	١٩٦٧/٢/٥	احمد نظمي
١٩٧٦/٣/١٨	١٩٧١/٢/١	احمد زندو
١٩٨٢/١/٤	١٩٧٦/٣/١٩	محمد عبد الفتاح ابراهيم
١٩٨٥/٣/٣١	١٩٨٢/٢/٢١	محمد شلبي
١٩٨٦/١١/٩	١٩٨٥/٣/٣١	علي نجم
١٩٩٣/١٠/١٢	١٩٨٦/١١/١٠	محمد حامد
٢٠٠١/١٠/١٢	١٩٩٣/١٠/١٣	إسماعيل حسن محمد
٢٠١٣/١/٣١	٢٠٠٣/١٢/١	فاروق العقدة
٢٠١٥/١١/٢٦	٢٠١٣/٢/٣	هشام رامز
حتى الان	٢٠١٥/١١/٢٧	طارق عامر

مجلس الإدارة الحالي

صفتة	الممثل
محافظ البنك المركزي	طارق عامر
نائب المحافظ	جمال نجم
نائب المحافظ	لبنى هلال
رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية	<u>أعضاء مجلس الإدارة</u> شريف سامي
خبير اقتصادي	ليلي الخواجة
خبير قانوني	يحيي دكروري
خبير مالي واقتصادي	كمال أبو الخير
ممثل وزارة المالية – نائب وزير المالية للسياسات المالية	احمد كوجاك

اللجان المنبثقة من مجلس إدارة البنك المركزي

صفتة	أعضاء اللجنة	اللجنة
المحافظ - رئيساً	طارق عامر	السياسة النقدية
نائب المحافظ	جمال نجم	
نائب المحافظ	لبنى هلال	
عضواً	شريف سامي	
عضواً	ليلي الخواجة	
عضواً	كمال أبو الخير	
عضواً	فاروق العقدة	

صفته	أعضاء اللجنة	اللجنة
رئيساً	جمال نجم	الاستثمارات وأسواق رأس المال
عضواً	لبنى هلال	
عضواً	شريف سامي	
عضواً	يحيى دكروري	
عضواً	كمال أبو الخير	

صفته	أعضاء اللجنة	اللجنة
رئيساً	شريف سامي	المراجعة
عضواً	كامل صالح	
عضواً	احمد كوجاك	

صفته	أعضاء اللجنة	اللجنة
رئيساً	لبنى هلال	التطوير المصرفي
عضواً	شريف سامي	
عضواً	جمال نجم	
عضواً	ليلي الخواجة	
عضواً	كمال أبو الخير	

السياسة النقدية المصرية

الهدف منها

- يعهد القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ للبنك المركزي المصري بوضع وتنفيذ السياسة النقدية، حيث هدفها الرئيسي هو استقرار الأسعار، وبناءً عليه يلتزم البنك المركزي المصري بتحقيق معدلات منخفضة للتضخم لخلق البيئة المناسبة لتحفيز الاستثمار والنمو الاقتصادي.

الإجراءات المتبعة لاستهداف التضخم

- سعياً لتحقيق الهدف الرئيسي للسياسة النقدية وهو السيطرة على التضخم، اتخذ البنك المركزي الخطوات التالية:
 - تفعيل دور وحدة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري.
 - استخدام أدوات دين جديدة تسمى " صكوك البنك المركزي" في أغسطس ٢٠٠٥، وكذا إصدار شهادات إيداع ذات آجال حدها الأقصى سنة باسم " شهادات إيداع البنك المركزي المصري" في مارس ٢٠٠٦.
 - البدء بنظام الـ (الكوريدور - Corridor) في يونيو ٢٠٠٥، والتحول من هدف تشغيلي كمي وهو (فائض الاحتياطي) لهدف تشغيلي سعري يمثل (سعر العائد في سوق الإنترنتك لليلة واحدة).
 - تفعيل استخدام الأدوات التشغيلية لامتناس أو ضخ السيولة في السوق بجدول زمني واضح يتسم بالشفافية.
 - إعداد تقارير ودراسات اقتصادية ومالية بشكل دوري تشمل آخر التطورات المحلية والعالمية.

نظام الكوريدور

- بداية من يونيو ٢٠٠٥ أطلق البنك المركزي المصري إطاراً تشغيلياً جديداً لتنفيذ السياسة النقدية يتمثل في Corridor System، ويتضمن هذا النظام سعرين للعائد لليلة واحدة في تعاملات البنك المركزي مع البنوك أحدهما للإيداع (الحد الأدنى لسعر الفائدة) والآخر للإقراض (الحد الأقصى له) ، ويقوم بتحديد أسعاره لجنة السياسة النقدية.
- نجح هذا النظام منذ بداية استخدامه في التغلب على تذبذبات أسعار العائد بين البنوك لليلة واحدة بعدما كانت تتراوح ما بين ٦ : ١٤ %.

لجنة السياسة النقدية

- هي لجنة منبثقة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري تتكون من سبعة أعضاء وهم محافظ البنك المركزي المصري، نائبي المحافظ، وأربعة أعضاء من مجلس الإدارة، ويتم بواسطتها اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية، وتجتمع يوم الخميس كل ستة أسابيع، والجدول الزمني لاجتماعاتها حتى نهاية العام الحالي معلن على الموقع الالكتروني للبنك المركزي المصري.
- لتحديد أسعار العائد تُعرض على لجنة السياسة النقدية التقارير والدراسات الاقتصادية والمالية التي تعدها وحدة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري وتتضمن تلك الدراسات آخر التطورات المحلية (التضخم، أسعار الفائدة، التطورات النقدية والائتمانية، أسعار الأصول ومؤشرات القطاع الحقيقي) والعالمية (معدلات النمو والتضخم العالمية، أسعار الفائدة العالمية والتوقعات المستقبلية) ثم ينشر البنك المركزي المصري بياناً وملخصاً لأسباب القرارات بعد كل اجتماع على موقعه الالكتروني.

التضخم

معناه

- يقصد به معدل زيادة سعر السلع والخدمات في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة، ويعتبر أيضاً مقياساً لتخفيض قيمة عملة بلد ما، وعكس التضخم الانكماش، هناك عدة طرق لقياسه تظهر في شكل مؤشرات سعرية أكثرها شيوعاً مؤشر أسعار المستهلكين الذي يوفر معدل تغير الأسعار لسلة من السلع والخدمات.

اسبابه

- ينشأ التضخم في الحالات التالية:
 - ✓ ارتفاع أسعار السلع والخدمات داخل الاقتصاد، فتصبح القوة الشرائية للعملة الوطنية أقل الأمر الذي يؤدي لخفض القوة الشرائية للنقود.
 - ✓ توسع المعروض النقدي بوتيرة أسرع من الاقتصاد، نتيجة اختلال التوازن بين خلق الأرصدة النقدية والتوسع في الاقتصاد.
 - ✓ اختلال التوازن بين العرض والطلب على السلع؛ في حالة ارتفاع الطلب على منتجات نادرة مما يؤدي الي ارتفاع الاسعار.

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين

- يعد أحد المؤشرات الهامة لقياس التضخم وقياس التغير في مستويات الأسعار للسلع والخدمات في أسواق التجزئة، ويعتبر أحد الأدوات الضرورية في حساب الدخل القومي بالأسعار المثبتة وكذا قياس التغير في مستويات الأجور الحقيقية وهي الأجور الفعلية بعد تخليصها من أثر تغيرات الأسعار.

الرقم القياسي لأسعار المنتجين

▪ أسعار المنتجين هي الأسعار الأساسية التي تدفع للمنتجين المحليين مقابل السلع والخدمات التي ينتجونها عند التسليم من محل الإنتاج، ويعبر عن قياس التغيرات في مستويات أسعار المنتجين للسلع والخدمات ويعتبر أحد المؤشرات الاقتصادية قصيرة المدى للتضخم.

التضخم الأساسي

▪ يقوم البنك المركزي بحساب معدل التضخم الأساسي من خلال الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين (أحد مقاييس الأسعار الذي يقوم بحسابه ونشره شهرياً الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء) بعد استبعاد بعض السلع التي تتأثر بصدمات العرض المؤقتة والأكثر تقلباً كالخضر والفاكهة، وبعض السلع المحدد أسعارها إدارياً كالأدوية والسجائر، والغرض الرئيسي من حساب التضخم الأساسي هو إجراء تحليل دقيق لتحديد أسباب زيادة الأسعار، والتصدي للتضخم الناتج عن صدمات الطلب المتولدة عن زيادة النمو الاقتصادي عن الحد الأقصى غير التضخمي.

▪ ويقوم البنك المركزي المصري بحساب التضخم الأساسي وفقاً لطريقة الاستبعاد لسهولة فهمه وإمكانية فحصه والتحقق منه، وتتم من خلال استبعاد العناصر أو السلع التي تتقلب أسعارها من سلة الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين.

- الجدول التالي يوضح كيفية حساب التضخم الأساسي في بعض البنوك المركزية لعدة دول:

مسمي البنك المركزي	الدولة التابع لها	المستبعد من الرقم القياسي لأسعار المستهلكين عند حساب التضخم الأساسي
البنك المركزي	مصر	الفواكه والخضروات والاسعار المحددة ادارياً.
بنك الاحتياطي	جنوب افريقيا	أسعار الفائدة على السندات العقارية.
بنك الاحتياطي الفيدرالي	الولايات المتحدة الامريكية	الطعام والطاقة
البنك المركزي	اوربا	الطاقة والطعام غير المصنع
البنك المركزي	كندا	أكبر ٨ سلع متقلبة وهي (الفواكه والخضروات والبنزين والوقود السائل والغاز الطبيعي والفوائد العقارية والنقل الداخلي ومنتجات الدخان) وأيضاً تأثير التغيرات في الضرائب غير المباشرة على السلع المتبقية.
بنك الاحتياطي	استراليا	الفواكه والخضروات ووقود السيارات.
البنك المركزي	شيلي	الوقود والفواكه والخضروات واللحوم الحمراء الطازجة والاسماك والمرافق المحددة إدارياً والخدمات المالية.
البنك المركزي	بولندا	الاسعار المحددة ادارياً وهي المشروبات الكحولية ومنتجات الدخان والطاقة والوقود وخدمات النقل والبريد والاتصالات وأنواع من التأمين.
البنك المركزي	تايلند	الاسعار الأكثر تقلباً مثل الأرز والحبوب واللحوم والخضروات والفاكهة بالإضافة الي الكهرباء والبنزين.

المصادر:

- الموقع الالكتروني للبنك المركزي المصري.
- صفحة البنك المركزي – الموسوعة الحرة.